



الْجُمْهُورِيَّةُ اللَّبْنَانِيَّةُ

وَزَارَةُ الْمَالِ وَالْمَصْرَفَاتِ

الوزير

التاريخ: 2015/12/9

اختتم وزير المال علي حسن خليل زيارة رسمية الى ايران رافقه فيها وفد اقتصادي ومالي كبير بدعوة من وزير المال والاقتصاد د. طيب نيا. وقد عقد سلسلة اجتماعات بدأت بلقاء موسع والوفد المرافق في غرفة التجارة والصناعة مع رئيس واركاز الغرفة جرى فيه البحث في آفاق التعاون والعقبات التي تحول دون زيادة التبادل التجاري بين البلدين واستعدادات التعاون بين الهيئات الاقتصادية في المجالات كافة.

كما التقى الوفد الاقتصادي بعدها رئيس منظمة تشجيع الاستثمارات في ايران والذي عرض للمشاريع والتسهيلات التي تقدم لغرض الاستثمار في ايران والتسهيلات التي يمكن ان تقدم مع تأكيد على اعطاء الافضلية لرجال الاعمال اللبنانيين نظرا للعلاقات المتقدمة بين البلدين ولتجربة وخبرة اللبنانيين في هذا المجال.

كما عقد خليل جلسة مباحثات مشتركة مع وزير المال الايراني واركاز الوزارة عرض فيها لتفاصيل العلاقة بين الطرفين وكان تركيز على:

1- اعادة قراءة للاتفاقيات الثنائية الموقعة في المجالات كافة والتي تحتاج الى مراجعة بعض البنود وتطويرها.

2- اعداد تصور لتحديث الاجراءات الجمركية والضريبية بما يخدم تشجيع الطرفين على

وزارة المالية - رياض الصلح - بيروت - لبنان

هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 - فاكس: 01-982189

البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

زيادة التبادل.

3- التوصية باستئناف المباحثات التي كانت قائمة حول الاجراءات التفصيلية وصولا الى اتفاقية التجارة الحرة.

4- اعادة احياء الاعتماد الائتماني الموقع في سنة 2001 بقيمة 100 مليون دولار.

5- تشكيل لجنة متخصصة من الوزارات المختلفة لمتابعة اعداد اوراق العمل قبل اجتماع اللجنة الاقتصادية العليا في النصف الثاني من كانون الثاني 2016.

6- تاكيد الوزير الايراني على اعطاء الفرص التفصيلية للاستثمار اللبناني مع الضمانات المطلوبة.

وقدم أعضاء الوفد اللبناني تصورات قطاعاتهم المختلفة ومجموعة من الاسئلة التي توضح امكانيات التعاون.

وأولم الوزير الايراني على شرف الوزير خليل واعضاء الوفد والتقى كلمة أكد فيها على عمق العلاقة السياسية وضرورة أن ترتقى العلاقات الاقتصادية الى مستواها بما يرفع قيمة التبادلات الى عشرات أضعاف ما هي عليه اليوم.

كما التقى الوزير خليل ووفد وزارة المال محافظ البنك المركزي الايراني وجرى بحث في العلاقات والخطوات التي ترافق رفع العقوبات عن ايران بعد الاتفاق النووي مع الدول الغربية وآفاق التعاون في اطار المنظومة الدولية بين القطاعين المصرفيين.

وكان للوفد الاقتصادي جلسات عمل مع هيئة شؤون الخصىة ورجال الاعمال الايرانيين وزيارات لمراكز تجارية وصناعية ولقاءات ثنائية على مدى يومي الزيارة.

من جهة أخرى أجرى الوزير خليل خلال زيارته الى ايران سلسلة من اللقاءات السياسية مع كل من رئيس مجلس الشورى الايراني على لاريجاني الذي نقل إليه تحيات الرئيس بري لاريجاني دعا إلى المضي في الانتخابات الرئاسية في لبنان كي لا يؤدي عدم ذلك إلى اتساع نطاق المشاكل مؤكداً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستكون داعمة للبنان على الدوام. وشدد : " أنتم

أشقاء حلفاء لنا ونعتبر من واجبنا الدفاع عن لبنان أمام الكيان الصهيوني وتعتبر أن الدفاع عن الشعب اللبناني الشقيق واجباً شرعياً".

الوزير خليل من جهته لفت إلى المكانة الرفيعة التي تتمتع به إيران بين دول المنطقة، معرباً عن ارتياحه لحل مشكلة البرنامج النووي، معتبراً انه انتصار حققه الشعب الإيراني بعد أعوام عدة من المقاومة أمام الضغوط الكبرى.

وشدد خليل التأكيد على وحدة الموقف مع حزب الله في كل القضايا الأساسية.

كما والتقى أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني وجرى بحث في تطورات الأوضاع في المنطقة وما يجري في سوريا والعراق وانعكاسات المعركة المفتوحة ضد الارهاب خاصة بعد الأحداث التي جرت في أكثر من منطقة في العالم.

كما كان لقاء مطول مع نائب وزير الخارجية الإيراني د. حسين أمير عبد اللهيان تطرق فيه البحث إلى الأوضاع في المنطقة ولبنان وكان تأكيد على دعم إيران للاستقرار السياسي والأمني في لبنان وإنجاز الاستحقاقات الدستورية وانتخاب رئيس للجمهورية بإرادة اللبنانية وتوافقهم.

والتقى الوزير خليل مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية للشؤون الدولية د. علي أكبر ولايتي حيث جرى استكمال للمباحثات التي كان اجراها في زيارته الاخيرة الى لبنان ولقائه الرئيس نبيه بري.

واختتمت الزيارة بحفل عشاء إقامة السفير اللبناني في طهران فادي الحاج على شرف الوفد حضره عدد من رجال الأعمال الإيرانيين واللبنانيين ومسؤولين في وزارتي الخارجية وأعمال الإيرانيين.

المكتب الإعلامي

